

## أطراف النمار

## القسامي (أبو إبراهيم الكبير)

قال: أنت ضابط؟

قلت: أنا جندي. أنا لست ضابطاً.

قال: لا، أنت ضابط.

قلت: لا، أنا جندي وأريد أن أتعلّم جندي.

السائل هو الضابط الألماني (لوتي) والمجيب هو الناشر الفلسطيني «القسامي» (أبو إبراهيم الكبير) - خليل محمد عيسى عجاج -، المتوفى في عمان العام 1979، بعد عامين من تدوين مذكراته الشفهية، وهي من أغنى المذكرات العملية - الكفاحية عن النضال الفلسطيني، من منتصف عشرينيات القرن الماضي حتى منتصف الخمسينيات من القرن.

«الجندي» الفلسطيني في الجيش الألماني، كان قائداً «قسامياً» في الواقع العملي، ومشاركاً عملياً في ثورة رشيد عالي الكيلاني - العراق مع غيره. الثوري غير النظامي يريد أن يبدأ العلوم العسكرية النظامية من أساسها في جيش «الرايح الثالث»، بما في ذلك القتال على الجبهة السوفياتية، ونصب عينيه اكتساب خبرة لاستئناف القتال في فلسطين.

«فلاح» فقير ومُعيل لعائلته و«عسكري» والساعد الأيمن للشبيخ السوري عز الدين القسام، وأحد قادة القساميين الثلاثة بعد «معركة يبعد» واستنهاه القائد، سوية مع فرحان السعدي وأحمد عطية. كيف كانت بدايته النضالية، وهو المولود نهاية القرن 19؛ ففكر في العام 1925 بالانخراط في الثورة السورية، فذهب إلى العالم الأزهرى الكردي إسماعيل النقشبندى، أحد قادة الثورة.

سأل: هل عندك أولاد؟

قلت: عندي عائلة وأولاد.

سأل: هل لدى عائلتك دخل يكفيهم في غيابك؟

قلت: ما عندهم دخل إلا لشغلي في البريد.

قال: لا يجوز أن تترك العائلة، حتى لو أردت أن تذهب للجهاد. ثماني سنوات بعد ذلك، كان واحداً من 17 نفرًا شكلوا جمعية سرية قسامية بقيادة الأزهرى عز الدين القسام، خطيب جامع الاستقلال في حيفا، والمطارد والمحكوم بالإعدام لمشاركته في الثورة السورية الكبرى الفاشلة.

«اجمعوا النضود من بعضهم واشتروا السلاح» كان هذا جواب الشبيخ القسام على الحاج أبو إبراهيم الكبير.. بداية من التدريب على بندقية عثمانية واحدة في «جبل الكرمل». السلاح من المال الخاص ومن بيع حلي الزوجات، والمصادر المالية من الاشتراكات الشهرية للثوار، وبعض تبرعات الإثراء الوطنية.

أحداث «هبة البراق» 192٩ شجعت على بداية العمل المسلح ضد البوليس البريطاني و«الكتائب» اليهودية. بعيداً عن مركز الثورة في حيفا للتمويه، أي في الجليل الأعلى.

خرج من حيفا إلى الريف، وإعلان الثورة مع 15 ثائراً و15 بندقية ولكل بندقية صف «فشك...» والذهاب إلى احراش يبعد، وقتال 15 ثائراً في وجه 500 جندي بريطاني. واستنهاه القسام في ٢٠ - ١٢ - 1935. أبو إبراهيم كان معارضاً لاكتشاف العلني. استنهاه القائد، غير الخبر في القتال، اطلق الثورة من عقابها، وحرص أبو إبراهيم الكبير على أن تكون القيادة السياسية للثورة معقودة للهئية العربية العليا، بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني، على أن تكون القيادة العسكرية للقساميين. في العام 1938 أرسل المنوب السامي البريطاني رسولاً لمقابلة أبو إبراهيم الكبير، فرفض لأنه «عسكري» والسياسة من مسؤولية المفتي في بيروت. رأت الهيئة العربية العليا وقف الثورة العام 1939 بسبب الحرب العالمية الثانية، رغم اعتراض القساميين لأن الثورة ماشية وناجحة.

في الجيش الألماني أحرز أبو إبراهيم الكبير رتبة «ضابط بنجمتين»، أي ملازم أول، ولم يكن أبو إبراهيم معنياً بالشق السياسي بين المفتي والنازيين الذين وعدوه ليكون رئيس استقلال البلاد العربية، والتخلي عن دعم رشيد عالي الكيلاني.. كان معنياً باكتساب خبرة عسكرية: «أنا دخلت الجيش الألماني لأجل بلادي.. لما عدت لبرلين رايت الألمان يتراجعون قلت إن مهمتي انتهت، ونحن نقاتل من أجل بلاندا لا من أجل المانيا، ولذا اطلب أن أعفوني..» وفعالاً أعفوني.

في السياق العام قد تجده لدى المؤرخين، لكن التفاصيل الإنسانية الوافرة والصغيرة لا تجدها إلا في شهادة «أبو إبراهيم الكبير».

والمذكرات سجلها نزيه أبو نضال (غطاس صوص)، الكادر المقاتل والإعلامي البارز، وصدرت عن «المجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة»، وقدم لها بحجي بخلف. المذكرات الشفهية مدققة مع 41 مصدراً ومرجعاً، وجميعها تعطي الشهادة موضعها وحقيها في اطار العام للنضال الفلسطيني قبل العام 1965.

حسن البطل

في الاسابيع الاخيرة، اصبح المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، بالكاد ينجح في اجراء اتصالاته الضرورية، عبر هاتفه المحمول - الجوال -، بما يزيد من اعباء الحياة في القطاع، التي بات المرء لا يقوى على حصرها او تعادها، ووصلت الى صلب الحياة اليومية وتفصيلها المعقدة.

وحيث انه بات ملحوظاً فارق الخدمة للشركة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، فإن الشركة ذاتها اوضحت بأن السبب يعود الى انقطاع التيار الكهربائي في غزة، في الوقت الذي يمنع فيه الاحتلال الاسرائيلي وصول المولدات الكهربائية لمقار الشركة، بما يتيح لها المجال لتجاوز هذه المشكلة.

ان هذا يؤثر مجدداً الجدل حول اسباب استمرار انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة، وتراجع مجمل الخدمات العامة التي هي من حق المواطنين، الذين لا يعانون فقط من الحصار والصعوبة البالغة في السفر والتنقل، ولكن ايضاً من معظم مظاهر الحياة الطبيعية.

استمرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة يومياً، وبشكل عشوائي، اي دون تحديد مواعيد محددة ثابتة، يشير الى ان اداء شركة الكهرباء يبدو وكأنه في حالة طوارئ، وخارج حدود سيطرة ادارة الشركة، التي تقدم واحدة من اهم الخدمات للمواطنين، ذلك ان انقطاع الكهرباء يربك البيوت والأسر في المنازل، وكل محلات البقالة والسوبرماركتات، كذلك المطاعم والمستشفيات، وحتى الإذاعات والمؤسسات، التي تخسر جميعاً، وهذا يفتح الباب أمام قفلات موديس، من مثل هل هناك مسؤول محدد عن هذه المشكلة، أم ان هناك عدة اسباب ايضاً تحدث بمجموعها هذه المشكلة، من ضمنها مثلاً مصلحة تجار الأنفاق بانقطاع التيار الكهربائي لتسويق المولدات، التي اصبحت واحدة من مظاهر الحياة العامة في قطاع غزة ما بعد الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧

لكن من الثابت ان ما يتعلق بفاثورة شركة الكهرباء، التي يفترض فيها انها شركة غير حكومية، او على الأقل، خارج دائرة التجاذب والانقسام، ان الاوروبيين، ثم حكومة د. سلام فياض،

قبل اشهر عديدة، تحدث الكاتب والصحافي الكبير محمد حسنين هيكل عن التجربة الناصرية قبل حرب العام ١٩٦٧ وبعدها، وفي حديثه كان يشير، دائماً، الى غياب مفهوم الدولة في العالم العربي. هيكل لم يوضِّح ماذا يقصد بذلك، وقال: إن الدولة «لم توجد بعد في العالم العربي». لا أذكر الآن المسمى الذي أعطاه هيكل لما هو قائم في العالم العربي للدلالة عليه، لكنني أذكر جيداً أن ما قاله كان مستقزراً وإلى حد بعيد، مستقزراً من الزاوية النظرية البحتة، فإذا كانت الدولة غير موجودة في العالم العربي، فكيف يمكن فهم وجود جامعة الدول العربية، وعضوية هذه «الدول» في الأمم المتحدة، والجيش والسجون التي لديها، وقدرتها باسم «الشرعية» على استدعاء تدخل خارجي للمشاركة مثلاً في تحرير الكويت؟ وكيف يمكن فهم وجود موازات سنوية وقطاع عام يستهلك أكثر من نصف موازات هذه الدول؟ وفي الجانب العربي من المسألة كيف يمكن فهم الحروب التي جرت في المنطقة إن لم تكن قد جرت مع «دول» مثل مصر وسورية والأردن ولبنان؟ غياب الدولة أو بتعبير أدق، غياب مفهوم الوضع للدولة الحديثة والإشارة هو ادعاء، بحاجة إلى إثبات، وهيكل ترك الباب مفتوحاً لمن يريد أن يثبت ذلك، وهو على أية حال قام بالقاء «قنبلة صوتية» لم يسمعها أو يتأثر بها غير عدد قليل من المفكرين، في عالم عربي يكاد يكون ميتاً.

ما الذي يميز الدولة الحديثة إذاً عن الدولة التي وجدت في العصور الإسلامية القديمة أو تلك التي وجدت في العصور الوسطى، إذا استغلنا تقديم مفهوم الوضع للدولة الحديثة والإشارة الى عدد من الفوارق، فإن من السهل بعدها أن ندرك ما قصده هيكل. وسيكون من الممكن ربما إعطاء، ما هو قائم صفة، للدلالة عليه، إن لم يكن ما هو قائم دولة. الدولة هي مفهوم مجرد لا يمكن فهمه إلا من خلال ما يتمتع به من صفات، وصفات الدولة الحديثة خمس على الأقل. أولها، أن الدولة لها حدود واضحة تدافع عنها. وثانيها، وجود قوة مركزية شرعية يحق لها وجدها ممارسة استخدام القوة. وثالثها، أن سيادة الدولة يجب أن تكون قائمة

## غزة مظلمة بأكثر من انقطاع الكهرباء

بقلم: رجب أبو سريّة

تدفع فاثورة الوقود للجانب الاسرائيلي، فيما السؤال يدور هنا عن ما يكمل دورة فاثورة الدائرة الكهربائية، أي ما يتعلق بالتحصيل من المواطنين، الذي لا يذهب الى الحكومة التي تدفع فاثورة الوقود، اضافة الى عدم قيام السلطة في غزة بدفع الفواتير المستحقة على استخدام مؤسساتها ومكاتبها، التي يشير البعض الى انها تصل الى ثلث حجم الاستهلاك لخزينة الشركة.

من يقوم باستعراض لما تقدمه السلطة في غزة من خدمات عامة، خلال ٣ - ٤ سنوات مضت، يمكنه أن يلحظ بوضوح عدم اهتمام هذه السلطة بكل المستوى المدني للحياة العامة، خاصة على صعيد الخدمات، وإذا كان المنطق يقول ان اية سلطة في سدة الحكم، هي المسؤولة عن توفير الخدمات العامة، بما في ذلك حقوق المواطنين في السلامة العامة، التنقل، التعليم الحر، وبالسكن والعلاج، فإنه من هذه الزاوية يمكن الإشارة الى الحالة العامة المتردية في القطاع، هذه الحالة التي تعتبر دافعاً قوياً ورئيسياً لدفع حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، دون أن تنجح في ادارته بالشكل المدني والفعال، الى المبادرة الى إنهاء حالة الانقسام على الفور، لتتخذ الناس ما هم فيه، ولتتخذ نفسها من حالة الفشل الاداري ومن الإخفاق في تقديم نموذج للسلطة، يمكنه ان يقنع أحداً، خاصة من اولئك المواطنين الذين جربوها في الحكم عن كثب وبشكل مباشر، كما هو حال المواطنين في قطاع غزة.

ولأن غزة ليست مظلمة فقط، بسبب انقطاع التيار الكهربائي، بل بكل ما نجم عن حالة الانقسام، وعن سيطرة عسكرية عليها، تحرم الناس من العيش في ظل حياة طبيعية، بما في ذلك تزايد حالة التزمّت الداخلي والتشدد وإشاعة أجواء الكراهية بين المواطنين على أسس الاختلاف في الانتماءات السياسية، فإن غزة اخرج ما تكون للخروج الى حياة النور من غيرها، وهذا تشييعه أجواء التعايش والتفاعل بين الميختلاف السياسية والفكرية، كما انه بالمعنى المباشر والملموس ينطوي الآن وفي العصر الحديث

## عن نظام العائلة والأصدقاء

بقلم: محمد ياغي

بمعزل عن الحكومة وعن المجتمع أيضاً. ورابعها، أن شرعية الدولة يجب ان تكون مستمدة من عقد اجتماعي متفق عليه بدستور، وخامسها، أن مصدر القوة في حكومة الدولة المركزيه هو للموقع وليس للشخص الموجود فيه. بعض هذه الصفات كان متوفراً في الخلافة الإسلامية القديمة وهو متوفر في بعض «الكيانات» القائمة الآن.

الخلافة الإسلامية كغيرها من النظم أو الإمبراطوريات القديمة في عصرها، حدودها كانت متحركة دائماً بحسب حركة جيوشها التي تعبر عنها انتصاراتها أو هزائمها، واحتكارها للقوة كان يعتمد على قوة حكومتها المركزية، في أوقات محددة، كانت حكومة الخلافة المركزية قادرة على بسط سيطرتها على كامل الأراضي التي سيطرت عليها وفي أحيان أخرى لم تكن الخلافة قادرة على السيطرة على مسافات تبعد عن المدن التي وجدت فيها مراكزها. «الكيانات» الحديثة في العالم العربي التي تركتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا خلفها، أو التي نشأت بالاشتراك معها، بعضها يتمتع بصفتي السيطرة على القوة ضمن الحدود التي رسمتها تلك الدول قبل مغادرتها، وبعضها مثل اليمن والسودان والصومال والعراق (الآن) لا يتمتع به، وهي ضمن هذا الوصف لا تنطبق عليها الشروط الأساسية الأولى التي تؤهلها لأن تدخل في (دائرة) النقاش أصلاً.

لكن ماذا بالنسبة للكيانات الأخرى. توجد فيها حقاً حكومات مركزية، لكنها تفتقد لعقد اجتماعي متفق عليه في دستور تمت صياغته عبر مؤسسات تم انتخابها. معظم دساتير هذه الكيانات تمت صياغتها من قبل الدول التي كانت تحتل المنطقة العربية أو من تلك القوى التي تمكنت من السيطرة على الحكم وملات الفراغ بعد مغادرة دول الاحتلال، أو من تلك الجماعات التي تمكنت من المشاركة في حكوماتها وفي بعض «الكيانات» برئاسة حكوماتها. واعتماد أولوانها من قبل دول الاحتلال بما في ذلك العلم

## تأملات في صيف حار

بقلم: حيدر عوض الله

لملموسة واضحة يجري تنفيذها، فالأوروبيون، كالعادة، يقدمون أفكاراً سرعان ما يجري التخلي عنها أمام أي ضغط أميركي مهما بلغت قوته، أو أية ممانعة إسرائيلية، مفضلين العودة إلى القاعدة السياسية التي تحيل للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مسؤولية الوصول إلى اتفاق؟ وكان ستة عشر عاماً من المفاوضات الثنائية لم تقنع المجتمع الدولي باستحالة التوصل إلى تسوية في ظل سلوك إسرائيلي نسف وينسف من الجذور ركائز وأسس العملية التفاوضية ذاتها، ليس هذا فحسب، بل وفي ظل قضم إسرائيل المتدرج لجوهر العملية السياسية برمتها؛ أي الأرض.

المعادلة اليوم أضحت واضحة تماماً، وكل حديث عن مفاوضات ثنائية أو غير مباشرة هو مساهمة غير مباشرة، مقصودة أم غير مقصودة، في تمكين إسرائيل من ذبح الأهداف الوطنية وتفرغها إلى مستوى حكومات ذاتية، تدير شؤون سكانها واحتياجاتهم على أقل قدر ممكن من الأرض. ومن المنير للامتعاض، حقاً، تجاهل الأطراف الإقليمية لهذه الاستراتيجية الإسرائيلية. لقد اتخذ الفلسطينيون قراراً استراتيجياً بسحب مهامهم في مشروع عملية تفاوضية تؤدي إلى خسائر فادحة لهم. وحتى هذه اللحظة لا يوجد ما يدعو إلى مراجعة سحب هذه المساهمة، أي وقف المفاوضات من طرف يستعملها غطاءً لعملية نهب منظم وواسع للأرض الفلسطينية.

ولكن هذا الموقف الرسمي كان من الطبيعي أن يتآكل، لأنه لم يسند بدعامتين: الأولى: حملة دبلوماسية وسياسية مكثفة ومتواصلة تنشط باتجاه تأمين اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية وحدودها استناداً إلى قرارات ذلك المجتمع الدولي نفسه.

التيار الكهربائي بالذات على ما هو ابعده من مجرد إضاءة الظلمة في ليالي الشتاء الباردة.

كذلك فإن أهمية التيار الكهربائي تتجاوز أهميته في حفظ الأطعمة في المبردات المنزلية، الى توفير خدمة الاتصال بالعالم الخارجي، عبر الهواتف الخلوية وعبر خدمة الإنترنت، التي تعتبر ومنذ فرض الحصار على غزة، لغزة بالذات نافذة الخروج من دائرة العزلة، والاتصال بالعالم الخارجي، بكل ما يحتويه من أبعاد إنسانية - الاتصال بالأقارب - او معرفية، بالإعلام والمؤسسات الخارجية.

واقع الحال يقول ان غزة في محنة، ليست سياسية وحسب، وإن كانت اسبابها سياسية، لكن كل مظاهر القهر الداخلي، من عدم إعادة الإعمار وإيواء مئات العائلات التي ما زالت في العراء، وفقدان الحياة لمئات المواطنين من المرضى، وفرض الإحباط على مئات الطلبة، كذلك وقف عجلة الاقتصاد التقليدي، الذي يؤكد الاستثناء المتمثل باقتصاد الأنفاق المحفوف بالمخاطر التي لا تؤدي بحياة مئات المواطنين، فقط، بل يظل تحت رحمة الظرف الطارئ، غير الطبيعي.

وحتى يخرج غزة من محنتها، فإنها تتطلع أكثر من غيرها لإنهاء حالة الانقسام الشاذة الراهنة، والتحرر من ريقة ضيق ذات اليد، وضيق الأفق السياسي والاداري، ثم من كل ما نجم من تزمّت وتشدد، يعود الى سيطرة اتجاه بعينه، اضافة الى عوامل الإحباط التي نشأت في غزة، بديلاً عن أمل كان لاح بريقه العام ٢٠٠٥، مترافقاً مع الانسحاب الاسرائيلي، لتعود بذلك غرزة الى الوراء سنتين طويلة، أين منها ما كانت عليه في أعوام الستينيات، قبل الاحتلال الاسرائيلي وما تلاه، ولأن الحياة أكثر من «أكل وشرب ونوم»، فإن غزة الغائبة في الظلمة الآن، من المستبعد أن تنتظر طويلاً، أن يضيء سماءها توافق فصائلي، لأنها حين تفقد الأمل بذلك، ستنهض من غفوتها، وتشعل ناراً قد تحرق بعض أصابعها، وهذا ما لا يأمله أحد من عشاقها.

Rajab22@hotmail.com

الفلسطيني الذي أقرته بريطانيا او مندوبها السامي في فلسطين والذي عمم على كل من سورية والعراق والأردن. حكومات هذه الكيانات في «الدولة» ولا يمكن فهم «الدولة» بمعزل عنها. لا يمكن فهم ليبيا مثلاً بمعزل عن القذافي، ولا يمكن فهم صلاحيات وقوة مقعد رئيس اللجان الشعبية بمعزل عن ابنه سيف الإسلام. وعلى هذا المثال يمكن القياس وفهم بقية «الكيانات» العربية. لا توجد دولة إذا بالعنى الحديث في العالم العربي، وبالتالي لا توجد فائدة من حيث المبدأ مما يسمى جامعة الدول العربية أو مؤتمرات القمم التي تعقد سنوياً. غياب الدولة معناه غياب القرار المستقل، وغياب القدرة على تنفيذه. لكن ما الذي يميز هذه الكيانات؟

ما يميزها أن غياب شرعية استخدام القوة داخلياً والتي يجب أن تكون مستمدة من دستور متفق عليه يدفعها لطلب شرعية خارجية دائماً، أو شراء «صمت» الخارج عن ما يجري في الداخل «بمقايسة» مستمرة لا تنتهي للاستقلال الداخلي الذي يميز الدولة الحديثة. وما يميزها أيضاً، بصرف النظر عن الشكل الذي تبدو فيه - جمهوريات، ممالك، أو إمارات - أنها كيانات لنظم، لعائلات، وفي أفضل الأحوال «لعائلات وقلة من الأصدقاء» التي اختارها هذه العائلات بعناية شديدة. وما يميز هذه «النظم» أنها في درجة تطورها وسلوكها أقرب لخصومها أيضاً، أكثر مما تعتقد هي أو يعتقد خصومها. مثلاً، ليس غريباً أن يتجرأ جميع الكتاب من خصوم «النظم» في العالم العربي على مهاجمة السلطة الفلسطينية ولا يجرؤ أحد منهم على مهاجمة سياسات الكيان الذي يعيش فيه مثلاً. ليس غريباً مثلاً، أن يخرج التيار الإسلامي للتظاهر من أقصى العالم العربي الى أذناه قرباً من فلسطين، لنصرة فلسطين، ولا يخرج للدفاع عن حقها في أن يكون له صوت فيما يقرر من سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية في بلاده. أو ليس غريباً أيضاً، أن تعطي المعارضة العلمانية والدينية الشرعية لهذه الكيانات بالمشاركة في حكوماتها وفي بعض «الكيانات» برئاسة حكوماتها. ربما هذا ما يقصده هيكل عن غياب الدولة في العالم العربي.

الثانية: تصعيد المقاومة الشعبية والسلمية، والدخول في عملية تدريجية لفك الارتباط بالاحتلال، من زواية الالتزامات الأحادية الفلسطينية معه.

سيدفع الشعب الفلسطيني ثمن هاتين الدعامتين، بلا شك، وستجد السلطة الفلسطينية نفسها أمام ضغط أميركي وابتزاز إسرائيلي يهددان مكانها ومكانتها وسلطتها، والسؤال المطروح على الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها: هل يمكن دفع هذا الثمن؟! وما هي المخاطر الحدقة بمثل هذا الخيار؟

الخفة هنا، والبلاغات الخطابية لا تجدي، لأن قراراً من هذا النوع ستترتب عليه آم كبيرة ومخاطر أكبر سيتحملها الشعب الفلسطيني برمته.

لقد تآكل حل الدولتين بصورة خطيرة جداً، ولا يعتقدن أحد من الفلسطينيين أنه يمكن العودة بسهولة إلى طرح حل الدولة الواحدة، لأسباب عديدة لا مجال لذكرها الآن. والسؤال المطروح على الفلسطينيين: ما العمل؟

الحل الوحيد، برأيي، يبقى خيار الدولتين رغم تناكله، وهذا الخيار على سهولة القول به يحتاج إلى تضحيات كبيرة وجسيمة، والاستثمار فيه مكلف لكنه مجز. ويتطلب منا قبل غيرنا بالاستناد إلى الدعامتين السابق ذكرهما إدارة هذه التضحيات وكلفتها بطريقة مؤثرة وفاعلة ومجدية، إذ إن تكرار تجربة الانقراض الثانية وأشكالها لن يقدم لنا سوى تضحيات مجانية بخسائر سياسية فادحة وخيبات أمل ثقيلة. إن انتهاء حل الدولتين يعني، في إطار المعادلات الدولية الراهنة والترتيبات الإقليمية المنوي إحداثها بقوة النار، انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية والكيانية السياسية للشعب الفلسطيني، وتحويله إلى كتلة سكانية يجري تأمين احتياجاتها المباشرة من قبل سلطة حكم ذاتي يجري توسيع أو تقليص سلطاتها تبعاً للشكل الجديد الذي سيتخذته تدهور الوضع الفلسطيني.